

واقع و آفاق التمويل الإيجاري في الجزائر

The Reality and Prospects of Leasing in Algeria

يخلف العربي *

جامعة محمد الشريف مساعدي بسوق أهراس ، الجزائر

I.ikhlef@univ-soukahras.dz

بن زارع حياة

جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، الجزائر

hayetteguelma@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/25

تاريخ الاستلام: 2021/05/14

ملخص:

ظهر التمويل الإيجاري كأسلوب حديث يعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات بمرونة تتناسب مع التطورات الاقتصادية، فهو يتضمن العديد من المزايا والايجابيات التي جعلت منه منافسا قويا للعديد من المصادر التمويلية الأخرى ، ولقد لاقى هذا الأسلوب نجاحا كبيرا لدى مختلف دول العالم، لكن رغم ذلك نجد أن استخدام هذا النوع من التمويل في الجزائر لا يزال متواضعا .

حيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع سوق التأجير في الجزائر وآفاقه المستقبلية مع إبراز مختلف العراقيل التي تحول دون تطوره، حيث توصلت هذه الدراسة الى أن نجاح سوق التمويل الإيجاري بالجزائر منوط بإزالة المعوقات التي تقف حاجزا أمام توسعه مع العمل على توفير الظروف المساعدة على تطوير التعامل بهذه التقنية، ويجب أن يكون ذلك بمشاركة كل الفاعلين في هذا السوق من سلطات عمومية، شركات و بنوك .

الكلمات المفتاحية :

التمويل الإيجاري، سوق الإيجار، معوقات التمويل الإيجاري ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

Rental financing emerged as a modern method that works to meet the financing needs of institutions with flexibility commensurate with economic developments, as it includes many advantages and advantages that made it a strong competitor to many other financing sources, and this method has met with great success in various countries of the world,

but despite this we find The use of this type of financing in Algeria is still modest and therefore this study aims to shed light on the reality of the leasing market in Algeria and its future prospects while highlighting the various obstacles that prevent its development, as this study concluded that the success of the rental finance market in Algeria is contingent on removing obstacles Which stands as a barrier to its expansion while working to provide conditions conducive to the development of dealing with this technology, and this must be done with the participation of all actors in this market, including public authorities, companies and banks.

Keywords:

leasing; leasing market, barriers of leasing ,the Algerian economy.

مقدمة:

لا شك أن طرق التمويل الكلاسيكية للاستثمارات تشكل عبئا على المؤسسات المستثمرة وخاصة الجزء المتعلق بالعبء المالي وطريقة تحمله، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى جديدة لتمويل هذه الاستثمارات تحتوي على خصائص تجنب سلبيات طرق التمويل الكلاسيكية، ولعل أهم هذه الطرق ما يسمى بالتمويل الإيجاري، والذي يعتبر فكرة حديثة لتجديد أساليب التمويل، فحتى وإن كانت فكرته لا تزال ترتبط بفكرة القرض، إلا أنها أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية الموجودة بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، وبالرغم من حداثة استخدام هذه الطريقة إلا أنها سجلت توسعا سريعا في الاستعمال لدى مختلف دول العالم وهذا نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها والنجاح الكبير الذي يحققه، لكن في ما يخص الجزائر فلقد أدخلت هذا النوع من التمويل حيز التطبيق سنة 1996، حيث قدم من طرف بعض المؤسسات المالية المتخصصة ومختلف البنوك التجارية، إلا أنه حتى الآن لا يتم استخدامه بشكل فعال، وبالتالي يبرز التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه التمويل الإيجاري في الجزائر وتحد من تطوره ؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق في البداية إلى الإطارات النظرية المتعلقة بالتمويل الإيجاري، وتحديد أهميته، ثم تحليل واقع وآفاق استخدامه في الجزائر والوقوف على مختلف الصعوبات والتحديات التي تواجهه.

أولاً: الإطار النظري للتمويل الإيجاري :

التأجير في اللغة مصدر أجر، يقال أجر تأجيراً وأجر إجارة وهو مشتق من الأجرة، وتعني العوض ومنه سمي الثواب أجراً. (بن عبد الله الشبيلي، 1431، صفحة 4) و الإجارة في الاصطلاح الفقهي عقد على منفعة مباحة معلومة تأخذ شيئاً فشيئاً أي على مراحل وقد تقع الإجارة على عين معينة أو موصوفة في الذمة، وتسمى إجارة الأعيان، أو على عمل و تسمى إجارة الأعمال. (بن عبد الله الشبيلي، 1431، صفحة 4).

1. تعريف التمويل الإيجاري : هو عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها و تسمى ثمن الإيجار . (لطرش، 2001، صفحة 76).

كما يعرف أيضاً على أنه إتفاق لتمويل استخدام أصول رأسمالية يتم بين طرفين، المؤجر الذي يتولى تمويل شراء الأصل، والمستأجر الذي له حق استخدام وتشغيل هذا الأصل مقابل أداء قيمة إيجارية يتفق عليها دون إلزامه بشراء هذا الأصل في نهاية مدة الإتفاق أو خلالها، وتكمن فكرة التمويل الإيجاري في قيام الطرف الممول (المؤجر) بتمويل شراء الأصل الذي يحدده ويضع مواصفاته الطرف المستخدم (المستأجر)، تكون العلاقة مباشرة بين هذين الطرفين فقط، وقد تكون العلاقة مع طرف آخر ثالث أيضاً وهو المورد للأصل (شيهب و عزوي، 2018، صفحة 130).

يتمتع التمويل التأجيري بجملة من الخصائص تجعله صيغة متميزة عن باقي الصيغ الأخرى أذ أن :

- المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل، والتي تسمى المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزءاً من ثمن شراء الأصل مضافاً إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة، ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

- ملكية الأصل أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة و ليس إلى المؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط، وتبعاً لذلك، تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية بينما تكون مساهمة المؤسسة المستأجرة إدارية واقتصادية. (لطرش، 2001، صفحة 77)
- عند نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات وهي: إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجدداً وبالتالي تستفيد لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكتسب ملكيته، وإما أن تشتري نهائياً هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنتقل الملكية القانونية للأصل إلى المؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال، أما الخيار الأخير فتمتنع عن تجديد العقد و تمتنع أيضاً عن شراء الأصل، وتنتهي بذلك العلاقة بينهما بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

2. أنواع التمويل الإيجاري: تتعدد أنواع التمويل الإيجاري وتختلف نتيجة لتقسيمها وفق عدة اعتبارات وهي: حسب طبيعة موضوع التمويل، حسب طبيعة العقد، وأخيراً حسب نطاق إقامة أطراف العقد، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي :

- أنواع التمويل الإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل : وفقاً لهذا التصنيف يمكن التفريق بين نوعين من التمويل الإيجاري وهما : التمويل الإيجاري للأصول المنقولة، والتمويل الإيجاري للأصول الغير منقولة : (لطرش، 2001، صفحة 79).

✓ **التمويل الإيجاري للأصول المنقولة** : يستعمل هذا النوع من التمويل الإيجاري من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتشكل من تجهيزات وأدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة، وهي كأنواع التمويل الإيجاري الأخرى تعطى على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصاً طبيعياً أو شخصاً معنوياً لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية هذه الفترة تعطى لهذا المستعمل فرصة لتجديد مدة العقد أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائياً.

✓ **التمويل الإيجاري للأصول غير منقولة**: في الواقع لا يختلف هذا النوع من التمويل الإيجاري من ناحية تقنيات استعماله عن النوع السابق، ويتمثل الفرق الأساسي في موضوع التمويل،

فهذا النوع يهدف إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد، والتي حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها بنفسها، وتسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاتها المهنية

• أنواع التمويل الإيجاري حسب طبيعة العقد :

✓ الاستئجار التشغيلي: مدة العقد في هذا النوع أقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر مثلا:

تأجير السيارات، المعدات، إلخ، وليس هناك أي علاقة بين العمر الاقتصادي للأصل المؤجر وعقد الإيجار. (خوني و حساي، 2006، صفحة 368)، ويمكن تلخيص خصائص التأجير التشغيلي فيما يلي. (بعلوج، 2003، صفحة 4):

- لا تغطي فترة التعاقد للتأجير العمر الاقتصادي للأصل وإنما تغطي جزءا منه فقط، لذلك فالمؤجر لا يستهلك قيمة الأصل بالكامل، و لهذا فالأصل قد يؤجر عدة مرات حتى يغطي العمر الاقتصادي "الإنتاجي" للأصل.
- المؤجر هو الذي يتحمل تكاليف الصيانة والتأمين.
- يتحمل المؤجر مخاطر عدم صلاحية الأصل المؤجر سواء بالإهلاك أو بتقادمه عن مساهمة التطورات العلمية والتكنولوجية.
- ليس للمستأجر في العادة فرصة إختيار شراء الأصل في نهاية مدة التعاقد.
- يمكن القول أن التأجير التشغيلي هو خدمة معينة ولا يدخل ضمن أعمال الوساطة المالية عكس الأنواع الأخرى من التأجير.

✓ الاستئجار التمويلي: من خصائص التأجير التمويلي أنه عقد طويل الأجل مقارنة بعقد

التأجير التشغيلي، فهو يعتبر من أعمال الوساطة المالية، لذلك فالمؤجر يمول شراء الأصل الذي يحتاج إليه المستأجر، وهذا النوع من العقود غير قابل للإلغاء، فالتأجير التمويلي يمكن استعماله في تأجير الأرض، المباني، المعدات والآلات، لذلك خاصية عدم إلغاء عقد الإيجار التمويلي في حالة عدم الحاجة إلى الشيء المؤجر تجعل هذا العقد قريبا من بعض الأنواع من

القروض الطويلة الأجل، فدفعت أقساط الإيجار الثابتة تخفض تكاليف الإنتاج، لكن عند عدم الالتزام بدفعها يمكن يعرض المستأجر للإفلاس. (بعلوج، 2003، صفحة 4) .

وتتميز خصائص هذا النوع في أن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر، خلال فترة التعاقد التي عادة ما تكون تساوي العمر الإنتاجي للأصل التي يتوجب فيها على المستأجر دفع الدفعات المتفق عليها، كما أن الشركة المستأجرة تقوم بأعمال الصيانة والتأمين على الأصل لصالح المؤجر وهذا دائما حسب شروط التعاقد.

✓ **البيع وإعادة التأجير:** البيع وإعادة التأجير هو تقريبا نفسه قرض الإيجار التمويلي، أما الاختلاف يكمن في أن المعدات المستأجرة تكون مستعملة وليست جديدة، والمؤجر يشتريها من المستأجر المستعمل بدلا من المصنع أو المورد، فالبيع وإعادة التأجير نوع خاص من قرض الإيجار التمويلي. (شيهب و عزاوي، 2018، صفحة 131)

هذا الأسلوب يسمح للمؤسسة التي تمتلك العين المتمثلة في : أرض، المباني أو المعدات ببيع جزء من هذه الممتلكات، وفي نفس الوقت تقوم بالتفاوض مع المالك الجديد والذي قد يكون إما شركة تأمين، بنك تجاري، أو مؤسسة متخصصة في التأجير، من أجل إستئجارها منه لمدة معينة وبشروط محددة، ومنه يستلم البائع قيمة الأصل بشكل فوري وبعدها يقوم بتسديد بدلات الإيجار مقابل استئجار الأصل من المالك الجديد.

✓ **الاستئجار المباشر:** يمنح الاستئجار المباشر المؤسسة فرصة الحصول على أصل جديد لا تملكه المؤسسة سابقا، وقد يكون المؤجر في هذه الحالة الشركة الصانعة للأصل كشركة صناعة سيارات أو أجهزة كمبيوتر، بنك تجاري، مؤسسة تأجير متخصصة، وتقوم المؤسسة المستأجرة بتحديد الأصل الذي ترغب في الحصول عليه إضافة إلى ترتيبات مع مؤسسة التأجير المتخصصة وذلك لشراء الأصل من المؤسسة الصانعة، وفي نفس الوقت تقوم بتوقيع عقد الاستئجار مع المؤسسة التمويلية. (عياش و مناصرة، 2014، صفحة 292)

✓ **التأجير الرفعي:** يقصد به استئجار أصول رأسمالية ضخمة مرتفعة القيمة تتطلب مبالغ رأسمالية ضخمة لا يستطيع المؤجر وحده تأجيرها، وبالتالي يمول المؤجر جزءا من تمويل الأصل تسمى بحصة المساهمة، والجانب الآخر من تمويل الأصل الرأسمالي يكون من خلال وسيط الذي يكون غالبا بنكا أو شركة تأمين أو شركة استثمار (كحصة دين)، ووضع المستأجر في هذا النوع من التأجير لا يختلف عن وضعه في الأنواع الأخرى من التأجير . ومنه يتطلب التأجير الرفعي وجود ثلاثة أطراف وهي المستأجر والمؤجر (صاحب الملكية أو ممول جزء من العين) والوسيط (جهة تمويلية كمصرف أو مؤسسة مالية). (القطافطة، صفحة 31) ويوضع الأصل كرهن لقيمة القرض كما يوقع كل من المؤجر (كمقترض) المستأجر (كضمان للسداد) على عقد القرض و هذا لا يغير من حقيقة أن المؤجر هو المقترض الفعلي و تعتبر تكلفة القرض العامل الرئيسي في تحديد تكلفة ومعدلات الربح المطلوب و تحديد قيمة دفعات مقابل التأجير . (القطافطة، صفحة 31)

• أنواع التمويل التأجيري حسب نطاق إقامة أطراف العقد: يوجد في هذا المعيار نوعين وهما :

✓ **الإيجار التمويلي المحلي :** يجمع بين مؤجر و مستأجر مقيمين في بلد واحد فحتى وإن كان المؤجر أجنبيا مقيما في بلد المستأجر يصبح نشاطه التمويلي محليا بحكم خضوعه لقوانين الدولة التي يعمل فيها.

✓ **الإيجار التمويلي الدولي:** إذا كان كل من المؤجر و المستأجر مقيمين في بلدين مختلفين و أو حتى المورد، فإذا كان أحد هذه الأطراف مقيما في بلد مختلف عن الطرف الآخر يكون عقد الإيجار دوليا، وينجر عنه عدة صعوبات بسبب خضوع الأطراف الثلاثة لتشريعات قانونية و محاسبية و جبائية مختلفة. (زيرق و زغيب، 2011، صفحة 265).

ثانيا: أهمية التمويل الإيجاري:

يوفر التمويل الإيجاري العديد من المزايا على المستويين الجزئي والكلّي، فعلى المستوى الجزئي يوفر مزايا عديدة لكل أطراف عملية التمويل، أما على المستوى الكلّي فالالاقتصاد القومي يستفيد أيضا من هذه العملية في المقابل ورغم هذه المزايا يشوب هذه الوسيلة التمويلية مجموعة من العيوب.

1. أهمية التمويل الإيجاري على المستوى الجزئي:

يكتسب التمويل الإيجاري أهمية لكل من المؤسسة المستأجرة والمؤجرة وكذا المورد للعين المؤجرة وذلك كما يلي :

- أهمية التمويل الإيجاري بالنسبة للمؤسسة المستأجرة: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- تمويل كامل لشراء الأصل: أي يقدم تمويلا كاملا لقيمة الأصول الرأسمالية بنسبة تصل إلى 100% وهو ما لا يتوفر عادة في أساليب التمويل الأخرى ومنه تتحقق للمستأجر ميزة سرعة الحصول على الأصول المطلوبة للتشغيل: (فهيم وآخرون، 1997، صفحة 14).
- تخفيف الأعباء على الموارد المالية للعميل المستأجر و توفيرها لاستخدامات أخرى بالمنشأة مما يعني إمكانية تحقيق المزيد من الاستثمارات .
- إن المبالغ التي يقوم المشروع المستفيد بتسديدها على شكل أقساط الإيجار المستحقة طول مدة العقد لا تدخل في الوعاء الضريبي، بل على العكس تعتبر من الأعباء التي تحسم من الإيرادات من أجل تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة. (ناصيف، 2008، صفحة 39).
- إن الآلات و التجهيزات المقدمة للمشروع على أساس التمويل الإيجاري من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في إنتاجيته، و هذا ما يساعده على تسديد أقساط الإيجار المستحقة عليه. (ناصيف، 2008، صفحة 39).
- تمكن المستأجر من حيافة الأصول و الانتفاع بها دون تجميد جزء من رأس المال العامل. (الفطافطة، صفحة 38).

- توفير موارد إضافية للمستأجر حيث أن العديد من الشركات تقوم بصياغة إستراتيجيتها على تكوين مزيج تمويلي يأخذ التأجير الحسبان، وبحيث يتم توجيه رأس المال الفائض إلى مجالات أخرى.
- تفادي مخاطر تقادم الأصول: فهو يجنب تعرض المنشآت لخطر التقادم التكنولوجي ومواكبة تطورات التكنولوجيا المعاصرة في المنشأة والمحافظة على مستوى المنافسة مع المنشآت الأخرى التي تتوفر لديها إمكانيات تمكنها من شراء الأجهزة والآلات المتطورة.
- تأثير عمليات التأجير التمويلي على الفرص الأخرى المتاحة للاقتراض، باعتبار أن الأصول المستأجرة هي الضمانة للمؤجر ، لا تدخل ضمن أصول الشركة. (سمير ذيب، ابراهيم نور، و آخرون، 2012، صفحة 68).
- تجنب الإجراءات المعقدة لقرار الشراء: إن قرار الاستئجار أكثر يسرا من قرار الشراء بأنواعه الأخرى كما أن قرار الاقتراض لشراء معدات أو آلات في أي منشأة يحتاج إلى إجراءات و موافقات قد تطول و تحول دون شراء هذا الأصل، إلا أن عملية الاستئجار أكثر يسرا لكونها لا تظهر التزامات مالية في قائمة المركز المالي و يمكن أن تكون ضمن نطاق صلاحية المدير دون الحاجة إلى الحصول على موافقات متعددة و كما هو الحال بالنسبة للتمويل بالاقتراض. (الفطافطة، صفحة 40).
- تحسين صورة الربحية الدفترية: من الناحية المحاسبية فإن القيمة الإيجارية (مقابل التأجير) يخصم فقط من الإيرادات في قائمة الدخل ، بينما في حال الاقتراض فإنه يخصم قسط قيمة الإهلاك بالإضافة إلى تكلفة الفوائد المصرفية و بشرط أن تكون أقل من الأقساط المستحقة. (الفطافطة، صفحة 41).
- أهمية التمويل الإيجاري للمؤسسة المؤجرة: لا تقل أهمية التمويل الإيجاري بالنسبة للمؤجر عن أهميتها للمستأجر عند المقارنة مع وسائل التمويل الأخرى وأهم هذه المزايا :
 - ضمان أفضل، حيث يحتفظ المؤجر بملكية الأصل المؤجر أثناء مدة التشغيل طوال فترة العقد والذي يمكنه من استرداده في حال إفلاس المستأجر وتصفية النشاط، حيث أن

هذا الأصل لا يدخل ضمن الأصول المملوكة للمستأجر كونه لا يزال باسم المؤجر و حتى انتهاء التزامه بنهاية العقد. (الفظافطة، صفحة 42).

- تحقيق مزايا ضريبية، فشركات التأجير تقوم بخصم قيمة إهلاكات الأصل المؤجر إلى جانب احتساب مبلغ التأجير كأعباء، وبالتالي تقل نسبة الضريبة على الأرباح .
- سهولة التوثيق، هنالك بعض التعقيدات في معاملات القروض أو إصدار الأسهم وترتيبات زيادة رأس المال بالمقارنة مع إجراءات عملية التأجير التي تعتبر أقل تعقيدا نظرا لطبيعة عقد النظمي وعدم حاجتها إلى ضمانات متعددة كما في حالات الاقتراض مثلا، فالأصل نفسه وفاء يملكه كضمان مهم في عقد التأجير .

● **أهمية التمويل الإيجاري بالنسبة للمورد:** يحقق التمويل بالاستئجار عدة مزايا بالنسبة للمورد تتمثل في ما يلي : (عياش و مناصرة، 2014، صفحة 298)

- يوفر للمورد تصريف منتجاته مع فرصة الحصول على ثمنها فورا أو في أقرب وقت ممكن نتيجة لتعامله مع مؤسسات لها قدرة مالية معتبرة.
- المساهمة في زيادة أرباحه مما يكفل له فرصة تطوير قدراته الإنتاجية و من ثم القدرة على المنافسة عن طريق تحديث المنتجات.
- المساهمة في التسويق لمنتجاته و الرفع من مبيعاته و خلق أسواق جديدة .
- الحصول على قيمة الأصل فورا يبعد المورد عن حالات عدم التسديد.

● **أهمية التأجير على مستوى الاقتصاد الكلي :** يكتسب التمويل الإيجاري أهمية جد هامة بالنسبة للاقتصاد القومي ، تتمثل في ما يلي: (فهيم و آخرون، 1997، صفحة 12)

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ذلك أن التأجير يوفر التمويل بنسبة 100% لتشغيل أصول رأسمالية تمثل إنتاجيتها إضافات للناتج القومي مما يدفع ببرامج التنمية.
- يمكن أن يستخدم لمواجهة التضخم على تكلفة عمليات توسيع المشروعات، فالتأجير يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها الشركات لتكوين الاحتياطات أو لطرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات المزمع إجراؤها

في مقابل تم التعاقد على الأصول اللازمة لتلك التوسعات دون انتظار عن طريق التأجير إذ أصبح التضخم من سمات هذا العصر فأسعار اليوم أقل من أسعار الغد وبالتالي يمكن اعتبار التأجير عامل ثبات للاستثمارات خلال فترات الأزمات و الكساد الاقتصادي.

- سرعة تنفيذ المشروعات لما يوفره التأجير من إمكانيات وهذا الأمر حل فعال وسريع لتشغيل مزيد من الأيدي العاملة.
- التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية وكذلك تسهيل عمليات الإحلال وتجديد المشروعات مما يساعد على المسيرة المستمرة للتطور التكنولوجي، و من ثم رفع جودة الإنتاج وخفض تكلفته، والإسهام في فتح أسواق جديدة محلية أو خارجية بزيادة مستوى الاستثمارات وهو ما يسمح بتطوير الاقتصاد الوطني.
- إدخال أسلوب جديد من أساليب التمويل يحل محل أشكال التمويل التقليدية، أو يمثل إضافة لها مما يتيح فرصا أكثر للتمويل و أنواع أكثر مرونة مع تبسيط إجراءات التمويل.
- تحسين ميزان المدفوعات في حالة التأجير الدولي إذ تقتصر التحويلات للخارج على القيمة الإيجارية فقط بينما يتم تحويل كامل قيمة الأصل الرأسمالي للخارج في حالة الشراء عن طريق الاستيراد.
- إيجاد مفاهيم إيجابية جديدة مفادها أن التركيز على استخدام الآلات هو الذي يحقق الربح و ليست الملكية.
- زيادة المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة التي تتحملها المشروعات و بالتالي جعلها أكثر منافسة داخليا و خارجيا.

2. عيوب استعمال التمويل الإيجاري : بالرغم من المزايا العديدة التي يوفرها التمويل الإيجاري إلا

أنه لا يخلو من بعض الصعوبات و العيوب والتي يمكن إدراجها في ما يلي :

- عيوب و سلبيات التمويل الإيجاري بالنسبة للمؤسسات المستأجرة: تواجه المؤسسة المستأجرة

عدة سلبيات نتيجة استخدامها تقنية التمويل الإيجاري في تمويل استثماراتها و من أهم تلك

السلبيات نجد: (طالبي، 2011، صفحة 130)

- ارتفاع التكلفة تكلفة التمويل التجاري فقد تكون أحيانا أعلى من تكلفة القروض العادية فالمؤسسة المؤجرة تهدف إلى تحصيل إهلاك الأصل المؤجر مع الأموال المستثمرة فيه كما يمكن أن تطلب تعويض عن بعض الخدمات المقدمة حوله مع هامش الربح .
- تحمل نتائج عدم دفع المستحقات: فالمؤسسات التي تعجز عن تسديد الأقساط التجارية المستحقة تجد نفسها مجبرة على مواجهة التبعات المترتبة فعند التأخر في التسديد أو طلب إلغاء العقد، تكون المؤسسة المستأجرة مجبرة على دفع تعويض، طبق البند الجزائي في العقد فالمؤسسة المالية المؤجرة هي مؤسسة مالكة وليس مجرد مؤسسة مالية دائنة فقط، وبالتالي تطلع بالإضافة إلى الحصول على تعويض مالي إلى استرجاع الأصل المؤجر .
- مواجهة آثار التمويل التجاري على الهيكل المالي للمؤسسة: على العكس مما يراه المدراء الماليون فإن التمويل التجاري يؤثر مباشرة على الهيكل المالي للمؤسسة، حتى ولو كانت الالتزامات الناتجة عنه لا تظهر في الميزانية لأسباب قانونية (في ظل التسجيل المحاسبي المعتمد على الأساس القانوني)، ولا يعني ذلك أن تلك المبالغ لا تمثل ديونا حقيقية تقع على عاتق المؤسسة فهي واجبة السداد مهما كانت نتائج التي تحققها المؤسسة في نشاطها ولهذا السبب يقوم المحللون الماليون بإضافة التزامات مبلغ الأقساط التجارية إلى إجمالي مديونية المؤسسة، وهو الشيء الذي يؤدي إلى إضعاف مركزها المالي .
- التأثيرات المترتبة عن عدم الجدوى الاقتصادية : في حالة تقرير المستأجر فسخ العقد قبل نهاية مدة الإيجار بسبب عدم ملائمة العتاد المستأجر لعملياته أو أي سبب آخر سيبقي دائما مجبر على الاستمرار في دفع الأقساط التجارية و هو ما يسبب خسائر مالية كبيرة .

● **عيوب التمويل التجاري بالنسبة للمؤسسة المؤجرة :** وتمثل هذه العيوب في ما يلي:

- انخفاض القيمة المتبقية للأصل عن قيمته السوقية بعد استرجاعه سواء بسبب انقضاء مدة العقد دون تطبيق خيار الشراء من طرف المستأجر بسبب إفلاسه أو إعساره وينتج عن ذلك صعوبة إعادة تسويق هذا الأصل، الذي يخضع كذلك لوضعية السوق الثانوي و مدى اتساعه ومدى أهمية الأصل في حد ذاته. (زيرق و زغيب، 2011، صفحة 268)

- صعوبة إيجاد مستأجرين جدد يطلبون خدمات الأصل المسترجع بعد انقضاء فترة الإيجار الأولى، والتي قد لا تتناسب مع احتياجات مستأجرين آخرين.
- التطور السريع في التكنولوجيا و الذي ينتج عنه مخاطر التقادم. (سمير ذيب، ابراهيم نور، و آخرون، 2012، صفحة 69)

- **عيوب التمويل الإيجاري للمورد :** وتتمثل بشكل خاص في عدم الاستجابة للمواصفات التي يضعها المستأجر بشأن الأصل المطلوب، وهذا يحتم على المورد أحيانا إلى تحمل تكلفة مالية إضافية خاصة إذا تعلق الأمر باستخدام التكنولوجيات الحديثة في تصنيع هذا الأصل.
- **عيوب التمويل الإيجاري على الاقتصاد الوطني:** في أغلب الأحيان تكون الأصول أو التجهيزات محل العقد مستوردة من الخارج و هو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف وتحميل ميزان المدفوعات عبئها المالي، خاصة مع عدم وجود مستوى عالي من الخبرة لدى العاملين في مجال التأجير والتحليل المالي للمؤجرين والمستأجرين الأمر الذي يضعف درجة الاستفادة من عملية التأجير. (زيرو و زغيب، 2011، صفحة 269).

ثالثا: نظرة حول التمويل الإيجاري في الجزائر:

يعتبر التمويل الإيجاري حديث العهد نسبيا في الجزائر، حيث بدأ تطبيقه منذ أكثر من عقدين من الزمن ، ولقد أطلق المشرع الجزائري عليه مصطلح " الاعتماد الإيجاري" في المادة الأولى من الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 فعرّفه بأنه: " عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب مع أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، يتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية"، ويضيف المشرع الجزائري في الفقرة الأولى من المادة الثانية من نفس الأمر أنه:

" تعتبر عمليات الاعتماد الإيجاري عمليات قرض لكونها تشكل طريقة تمويل اقتناء الأصول المنصوص عليها في المادة الأولى (أعلاه) ."

1. واقع سوق الإيجار بالجزائر:

نشاط التمويل الإيجاري في الجزائر تمارسه مؤسسات مالية متخصصة إلى جانب بنوك تجارية خاصة وعامة مثل: الشركة المالية للإستثمار و المساهمة و التوظيف SOFINANCE، الشركة العربية للإيجار المالي ALC ، المغاربية للإيجار المالي الجزائر MLA، الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، شركة إعادة التمويل الرهني SRH، إيجار الجزائر LAESING ALGERIE الجزائر إيجار EL DJAZAIR IDJAR، بنك أما البنوك فهي: بنك BNpParibas، بنك سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك NATIXI، بنك البركة AL BARAKA، بنك السلام الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

تجدر الإشارة إلى أن المزايا التي يوفرها التمويل الإيجاري جعل المؤسسات بمختلف أحجامها صغيرة ومتوسطة لمختلف القطاعات التي تنشط فيها تجد في هذه التقنية فرصة لتلبية احتياجاتها و دعم نشاطها خاصة مجال الصناعات الغذائية، الصناعات الصيدلانية، وقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أن هذه الأخيرة لقت اهتمام كبير من طرف شركات التمويل الإيجاري فكل من الشركة العربية للإيجار ALC ، المغاربية للإيجار MLA، والشركة الوطنية للإيجار المالي SNL تستهدف بالدرجة الأولى هذا النوع من المؤسسات ، كما أن هذه التقنية تسمح بتمويل اقتناء المعدات ذات الاستعمال المهني الأمر الذي يمكن أصحاب المهن الحرة من تحسين وضعيتهم بمواكبة التطورات التقنية الجديدة كالقطاع الصحي الذي يشهد تطورات تكنولوجية سريعة لمعدات تتطلب مبالغ كبيرة قد تفوق القدرة المالية للمهني.

• أشكال التمويل الإيجاري المطبقة بالجزائر:

فيما يتعلق بالأشكال المطبقة بحسب طبيعة الأصول الممولة فإن كل الشركات تقدم التمويل الإيجاري للأصول المنقولة لكن فقط بنك البركة و الشركة المغاربية للإيجار المالي الجزائر (MLA) يقدمان تمويل الإيجار العقاري و هذا بسبب ارتفاع ثمن العقار و المخاطر الكثيرة المتعلقة بالقطاع. و من خلال أنماط التمويل لهذه الشركات ، يتضح أنها تمارس الإيجار التمويلي أي أنها تقوم بنقل كل المزايا

و الأخطار المتعلقة بملكية الأصل وذلك مع فرض تنفيذ خيار الشراء في نهاية مدة العقد و هذا ما يجعل هذا الإيجار أقرب إلى أن يكون إيجار بيعي و هذا راجع إلى عدم رغبة تلك المؤسسات في تحمل المخاطر خاصة في ظل عدم ثبات ظروف الاستثمار و الأعمال عموما في الجزائر ، بالإضافة لعدم توفرها على أماكن و مخازن الاحتفاظ بالأصول التي لا يتم شراؤها في نهاية مدة العقد وعدم الرغبة في تحمل مصاريف التخزين و كذلك صعوبة التخلص من بعض أنواع العتاد الخاص.

كما يمارس كل من بنك البركة و الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) نوعا خاصا و هو البيع وإعادة التأجير ، بينما تمارس شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية (ASL) وحدها الإيجار الدولي (زيدان، 2009 صفحة 132).

● تطور نشاط التمويل الإيجاري بالجزائر :

يمكن التعرف على تطور نشاط التمويل الإيجاري من خلال معطيات الجدول التالي:

الشكل رقم (2.1) تطور نشاط التمويل بالإيجار من 2009 إلى 2020 (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنة	2009	2011	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التمويل الإيجاري	20	28	37	51	45	40	50	55	135	162

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- عمار زودة، معوقات نجاح قرض الإيجار في الجزائر و مرتكزات جعله بديلا تمواليا للمؤسسات الاقتصادية ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 9، 2009، ص13.

- Rachid Sekak , le marché du leasing en Algérie, www.reporters.dz .

من خلال بيانات الجدول السابق يمكن الاستدلال عن تطور حجم نشاط التمويل الإيجاري بالجزائر، حيث وصل إلى 20 مليار دينار سنة 2009، وهي قيمة مقسمة على عدة شركات بنسب متفاوتة ولقد بلغ معدل النمو السنوي للسنوات الثلاثة قبل سنة 2009 ، 17% مما يؤكد بأن سوق التأجير في الجزائر مازال في مرحلة مبتدئة بالمقارنة مع بحجم الاستثمارات التي تم تمويلها خلال نفس الفترة من طرف مختلف البنوك و المؤسسات المالية، أما خلال سنة 2011 ارتفع معدل النمو في سوق التمويل الإيجاري إلى 40 % أي أزيد من 28 مليار دج ، مقارنة ب 20 مليار

دج خلال عامي 2009 و 2010، في المقابل حقق نموا معتبرا خلال سنة 2012 ليصل إلى مستوى 37 مليار دج وهذا بزيادة تقدر بنحو 9 مليار دج أي بمعدل 32 % مقارنة بالعام الذي سبقه ومرد ذلك يعود لدخول ممارسين جديدين في السوق لهذا النوع من التمويل وهما إيجار الجزائر ILA و الجزائر إيجار EDI ، الى أن هذا النمو المحقق في هذه السنة لم يستمر خلال سنة 2013 فلقد سجل تراجعاً بنسبة 13.5% (زودة، 2019، صفحة 13).

في سنة 2014 بلغ نشاط التمويل الإيجاري أزيد من 51 مليار دج ، محققا نسبة نمو تقارب 60 % ، ثم بعد ذلك سجل تراجعاً مستمرا في سنة 2015 و 2016 على التوالي ب 45 مليار ثم إلى 40 مليار دج ، هذا التراجع يعود للتباطؤ في بعض المشاريع الاستثمارية العمومية ونقص الطلب على المعدات، ولقد حازت الشركة المغربية الجزائرية للإيجار MLA على ثلث السوق قدر ب 23% في رقم أعمالها خلال 2016. (<https://www.radioalgerie.dz> 2017) لقد تمكنت المؤسسة العمومية للإيجار المالي والمتخصصة في مرافقة المتعاملين الاقتصاديين لشراء المنتجات المنقولة وغير المنقولة إلى غاية نفس السنة من منح حوالي 300 تمويل إيجاري بقيمة قاربت 10 مليار دج من التمويلات. (www.echoroukonline.com، 2017)

و انتقل من 50 مليار دج سنة 2017 إلى 55 مليار دج سنة 2018 بمعدل نمو 25%. (زودة، 2019، صفحة 14) وقد شهد هذا السوق تطورا ملحوظا خلال سنتي 2019 و 2020 فقد قدر ب 162 مليار دج سنة 2020 مقابل 135 مليار دج نهاية سنة 2019 (Rachid، 2021) وهذا بالرغم من الأوضاع الاقتصادية و الصحية الصعبة ، ويعزى هذا الارتفاع للصعوبات الكثيرة التي تواجه المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها للحصول على القروض البنكية ما جعل هذا النوع من التمويل جيدا بالنسبة لها.

2 - التحديات و الصعوبات التي تواجه التمويل الإيجاري بالجزائر :

من الملاحظ أن الأرقام السابقة تعكس التطور البطيء لنشاط التمويل الإيجاري في الجزائر لهذا السوق فمساهمته في تمويل المؤسسات الاقتصادية ودعم أنشطتها المتنوعة الخاصة بالإنشاء أو التجديد لا تزال ضعيفة ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب، إذ تعترضه العديد من التحديات و الصعوبات،

فعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية سوق التمويل بالإيجار إلا أنه يبقى يعاني من عدة مشاكل يمكن إيجازها فيما يلي :

- مشكلة التمويل في الشركات المتخصصة : غالبا ما تلجأ شركات التمويل الإيجاري بغرض توفير الأموال اللازمة لمنح التأجير إلى القروض البنكية رغم أن القرض السندي خير بديل تمويلي لها، إلا أن محدوديته في الجزائر تمثل عائقا كبيرا لها .
- ارتفاع تكلفة التمويل الإيجاري : فالتكلفة المرتفعة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى يشكل حجرة عثرة أمام تطور سوق الإيجار في الجزائر .
- ضعف المنافسة و نمطية المنتجات و الخدمات التي تقدمها شركات التأجير و اقتصرها على تمويل القطاعات التي تشملها البرامج التنموية و الاستثمارية للدولة كقطاع البناء و الأشغال العمومية، النقل و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الابتعاد عن تمويل القطاعات الأخرى التي تحتوي على مخاطرة كالفلاحة و الصيد البحري، السياحة و غيرها.
- غياب ثقافة تمويلية لدى المؤسسات : و هي نقطة مهمة تتعلق بسلوك المؤسسات ووفائها للتمويل بالقروض الكلاسيكية على وجه الخصوص، والتي اعتادت عليها في تمويل أنشطتها (سوسن، 2017، صفحة 152)، حيث تتحمل شركات الإيجار جزءا من المسؤولية نظرا لغياب إستراتيجية اتصال و سياسة تسويق واضحة للتعريف به للمؤسسات الاقتصادية .
- غياب سوق ثانوي لبيع العتاد المستعمل (Smaili, 2012, p. 149) و عدم توفر شركات التمويل الإيجاري على مخازن للاحتفاظ بالأصول التي لا يتم شراؤها في نهاية العقد.

3- آفاق التمويل الإيجاري في الجزائر :

الاقتصاد الجزائري في حاجة ماسة لوجود شركات وبنوك مؤهلة تمارس التمويل الإيجاري سواء كانت وطنية أو أجنبية توفر هذا المنتج المالي الهام الذي أثبت فاعليته و تطوره في العديد من الدول حيث أصبح مصدرا مهما للمؤسسات الطالبة للتمويل خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، ولأجل نجاح هذا النوع من التمويل في الجزائر يجب أن يتكيف عقد التمويل مع الوضعية الحالية التي توجد عليها

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ليلي مختلف حاجاتها الاستثمارية والتمويلية حيث يمثل ما يلي:
(خوني و حساي، 2006، صفحة 373).

- فرصة للمؤسسات التي وصلت إلى سقوف عالية من المديونية؛
- فرصة للمؤسسات التي لها عجز في الخزينة لاكتساب أصل جديد و مواجهة احتياجات دورة الاستغلال بدون مساهمة مالية أولية؛
- فرصة للمؤسسات أو الوحدات التي تقدر بأن الأثمان باهظة و ليس لها أموال كافية لتجديد الأصل أو اكتساب آخر جديد؛
- فرصة للمؤسسات التي تشهد توسعا ونموا مطردا في نشاطها و ذلك لمواجهة حاجتها التمويلية الناتجة عن هذا التوسع ؛
- فرصة للمؤسسات و القطاعات التي تعرف إبداعات و اختراعات تقنية و تكنولوجية متكررة وذلك لمواجهة أخطار التقادم التكنولوجي؛
- فرصة للمؤسسات التي تخضع لموازنة دقيقة و محددة لتمويل احتياج طارئ دون المساس بالموازنة.

خاتمة:

يعتبر التمويل بالتأجير وسيلة تمويل منافسة لمصادر التمويل الأخرى في كثير من بلدان العالم التي تطبق هذا النوع من التمويل عند توفر الظروف المناسبة خاصة القانونية والمالية والضريبية و بإمكان الجزائر الاستفادة من هذا المصدر فالآفاق أمام هذا السوق واعدة إلا أن ذلك منوط بالتغلب على العديد من المعوقات التي تقف حاجزا أمام توسع سوق الإيجار و هذا يتم بتوفير جملة من العوامل وتكاثف الجهود من أجل تهيئة الظروف المساعدة على تطوير التعامل بهذه التقنية من طرف كل الفاعلين في هذا السوق وذلك من خلال :

- تسهيل إجراءات منح الاعتماد للمؤسسات المهتمة بمجال التمويل الإيجاري وتشجيع إنشاء شركات إيجار وطنية وأجنبية ومختلطة للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، وهو ما يؤدي بدوره لخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى انخفاض تكلفة عملية التمويل وتحسينها.
- العمل على تأهيل النظام المالي والمصرفي وبعث وتنشيط بورصة الجزائر، وذلك لتنويع مصادر تمويل نشاط شركات التأجير وكذا خفض تكلفة تمويلها.
- الاهتمام أكثر بالعوامل المرافقة للتمويل الإيجاري ويتعلق الأمر بالجانب التشريعي و التحفيزات.
- ضرورة إعادة النظر في معدلات الفائدة المطبقة في التمويل الإيجاري، بما يؤدي إلى تخفيضها وبالتالي يصبح التمويل الإيجاري أكثر تنافسية مع الصيغ التمويلية الأخرى.
- القيام بتنظيم سوق ثانوي للأصول المستعملة، حيث يعد غيابها حاليا من بين الأسباب الرئيسية التي تدعو المؤسسات المانحة للتمويل الإيجاري إلى طلب الضمانات و المساهمة الشخصية بسبب ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بعملائها.
- ضرورة التعريف أكثر بهذه التقنية و الاهتمام بنشر ثقافة التمويل بهذا الأسلوب لدى مختلف المتعاملين الاقتصاديين، و إلزام الهيئات الاستثمارية للترويج له ليتم اعتمادها من قبل المشاريع الجديدة و بالتالي تنشيط الطلب على هذا المصدر التمويلي .

قائمة المراجع:

الكتب :

- الطاهر لطرش. (2001). تقنيات البنوك. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- إلياس ناصيف. (2008). العقود الدولية - عقد الليزينغ أو عقد الإيجار التمويلي في القانون المقارن (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت - لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- حسن مجّد الفطافطة (دون سنة نشر) . التأجير التمويلي في الدول العربية - التجربة و متطلبات التطوير.
- سوزان سمير ذيب، محمود ابراهيم نور و آخرون. (2012). إدارة الائتمان (الإصدار الطبعة الأولى). دار الفكر ناشرون وموزعون .
- محمود فهمي، و آخرون. (1997). التأجير التمويلي - الجوانب القانونية و المحاسبية و التنظيمية. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- يوسف بن عبد الله الشيبلي. (1431 هـ). التأجير التمويلي دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي. كرسي الشيخ فهد المقيّل لدراسات النظام التجاري، المحرر الرياض .

الرسائل و الأطروحات :

- خالد طالبي. (2011). دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و الامتوسطة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر.
- زيرق سوسن. (2017). مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات في الجزائر - دراسة ميدانية بولاية سكيكدة 2010-2015. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير - جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر
- Nabila Smaili. (2012). pratique du credit -bail,analyse de la situayion Algerienne . memoire en vue d'obtention du diplome de magister . université" Mouloud Mammeri" de Tizi- ouzou.Algérie.

المقالات في المجلات العلمية:

- بوالعيد بلعوج. (2003). التمويل التأجيري كإحدى صيغ التمويل الاسلامي ، الدورة التدريبية الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير - جامعة سطيف ، الجزائر ، 25-28 ماي 2003 ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب.
- زبير عياش، و سميرة منصرة. (جوان، 2014). التمويل بالاستئجار كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (جامعة قسنطينة 1، المحرر) مجلة العلوم الانسانية ، المجلد ب (عدد 41).
- زيدان مجّد. (2009). الهياكل و الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد السابع).

- سوسن زيرق، و مليكة زغيب. (2011). سوق قرض الایجار في الجزائر الفرص و التحديات. مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي 25 - 1 .
- سلمى شيهب، و عمر عزراوي. (2018). قرض الایجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - تجارب عربية. العدد 13. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
- عمار زودة. (2019). معوقات نجاح قرض الایجار في الجزائر و مرتكزات جعله بديلا تمويليا للمؤسسات الاقتصادية. مجلة الاقتصاد الصناعي ، المجلد 9 (العدد 2).

الأوراق البحثية في المؤتمرات:

- رابح خوني، و رقية حساي. (2006). واقع و آفاق التمويل التأجيري في الجزائر و أهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مداخلة في اطار الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أفريل، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر.

النصوص القانونية:

- الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 19 شعبان 1416 هـ الموافق ل 10 يناير 1996 م. (بلا تاريخ). الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14/1/1996 الموافق ل 23 شعبان 1416 العدد 3 المادة 1 .

مواقع الانترنت:

- <https://www.radioalgerie.dz/news/fr/article/20171227/129785.html> .
تم الاطلاع بتاريخ: 2021/01/05
- www.echoroukonline.com . 20 juin, 2017 .
تم الاطلاع بتاريخ 2021/1/29.
- <https://www.reporters.dz> , Sekak Rachid : le marché du leasing en Algérie. (24 février, 2021).